الامـيركيـة بشأن عدد من القضايا الملحّة، مثل طبيعة تمثيل الفلسطينيين، والمؤتمر الدولي، وبيع اسلحة متقدمة للاردن. وبالفعل، فقد برزت قضية التمثيل الفلسطيني باعتبارها البؤرة الاساسية في ديبلوماسية الاردن لعملية السلام. كان الملك يرى ان قيام علاقة بين واشنطن والمنظمة يمكن ان يغير الميزان السياسي لصالحه، ويدق اسفيناً بين تل ـ ابيب وواشنطن، ويسهم في بلورة وجهة نظر اميركية اكثر حياداً تجاه الموضوع الفلسطيني. وكان يرى، أيضاً، ان اجتماعاً بين الادارة الاميركية ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك هو الخطوة الضرورية في هذا الاتجاه. كذلك راهن العاهل الاردني على الدعم الاميركي في ايجاد حل لحاجته الى «غطاء» دولي. غير ان هذا الامر كان له وجهان في توجهات الاردن: فهو، من جهة، كان يتحدث عن ضرورة عقد مؤتمر دولي يشمل الاطراف المتنازعة اضافة الى الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن؛ وهو، من جهة أخرى، كان يتحدث، أيضاً، عن «سياق دولي»، وهو تعبير بدا وكأنه يسعى الى فتح امكانات اخرى. واخيراً، تطلّع الاردن، بحماس، الى تزويد واشنـطن له بالمعـونـة الاقتصـاديـة والعسكـرية، التي كانت، بالنسبة اليه، بمثابة اختبار جدي لمصداقيتها والتزامها تجاهه. ورأى الملك، بحق، انه اذا لم يكن الاميركيون راغبين في المجازفة برأس مالهم السياسي ببيع الاسلحة للاردن، فكيف سيكونون مستعدين لاستخدام نفوذهم على اسرائيل من اجل التوصل الى حل وسط اقليمي حول القضايا الكبرى، مثل مستقبل الضفة الغربية والقدس ؟

يمكن ان يعزى القرار الاردني، في جانب منه، الى خيبتين مريرتين لتلك الاستراتيجية. فمن جهة، لم تقم الولايات المتحدة بممارسة أي ضغوط على اسرائيل لارغامها على السير على طريق التسوية، وهو ما ألمح اليه العاهل الاردني في مؤتمره الصحافي؛ والثانية خيبته مما اظهرته الانتفاضة في ما يتعلق برصيد الاردن وقيادته داخل الضفة الغربية. لقد اظهرت الانتفاضة، على نحو لا لبس فيه، ان اهالي الضفة الغربية اختاروا السير تحت راية قيادة م.ت.ف. وان مختلف الاتجاهات المنضوية تحت سلطة «القيادة الموحدة للانتفاضة» في الاراضي المحتلة تعارض أي دور فلسطيني للاردن، وتنظر بشكوك، أو بعداء، الى تحركات عمّان المتعلقة بعملية السلام. والواقع، اظهرت الشهور القليلة الماضية تراجع اصوات الشخصيات التي تؤيد تنسيقاً فلسطينياً ـ اردنياً في البحث في التسوية، وتؤيد، في الواقع، دوراً اردنياً اكبر من دور المنظمة. ووصل الامر، في بعض الاحيان، الى اعتبار أي تعاطف مع الاردن داخل الضفة نوعاً من «التعامل» مع الاردن.

ما بعد القرار وما قبل «الدولة»

القرار الاردني، في ضوء ما سبق، لم يكن قراراً تكتيكياً، بل يصح القول انه قرار ديالكتيكي. ولا يمكن ان تُفهم ردود الفعل، المطلوبة والمرتقبة عليه، الا بمنظار جدلية متعددة الاتجاهات والابعاد. فما هو تاريخي في القرار الاردني انه فرض على جميع الاطراف اعادة ترتيب الاولويات، حتى على الطرف الاردني نفسه. وهنا مكمن السر في التجاوب السريع من جميع الفرقاء في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، لاتخاذ مواقف سياسية تنسجم مع المعطيات الجديدة التي تنشأ بفعل القرار، اقليمياً ودولياً. ولا ريب في ان ابرز ردود الفعل الاولية تلك التي صدرت عن م.ت.ف. والحكومة الاسرائيلية والادارة الاميركية.

ولكن قبل التساؤل عن انعكاسات القرار الاردني، لا بد من التوقف عند مسألة أساسية. فعمّان سعت الى تصوير الخطوة وكأنها مجرد تجاوب مع رغبة م.ت.ف. الغرض منها تعزيز نضال الشعب الفلسطيني بقيادة المنظمة كممثل شرعي ووحيد لهذا الشعب. والملك حسين نفسه قال، ان الاجراءات «عـززت دور م.ت.ف.» في حل محتمـل للمـوضـوع الفلسطيني. غير ان ردود الفعل الفلسطينية،